صنـــــدوق النقـــــد الدولـــــي

نشـــرة معلومـــات معممـــة

إدارة
العلاقات
الخارجية

نشرة معلومات معممة رقم 11/32
للنشر الفوري
٩ مارس ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
Washington, D.C. 20431 USA

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠ مع دولة قَطَر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٦ فبراير ٢٠١١ مشاورات المادة الرابعة مع دولة قَطَر.[١]

خلفية

تمكنت قطر من تجاوز الأزمة المالية العالمية بنجاح، الأمر الذي يرجع إلى إجراءات السياسة القوية التي اتخذتها السلطات. وساعد على احتفاظ قطر بمعدلات نمو مرتفعة طوال الأزمة العالمية ما تم من توسعات كبيرة في طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسيَّل، والدعم الحكومي الكبير للجهاز المصرفي، وزيادة الإنفاق العام. وقد شهد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ارتدادا إيجابيا أَوصلَه إلى ١٦% في عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن يزداد سرعة ليصل إلى ٢٠% في ٢٠١١. وكان معدل التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلكين سالبا في عام ٢٠١٠، على أثر التراجع الحاد الذي شهدته الإيجارات المحلية، وإن كانت الأسعار بخلاف الإيجارات قد بدأت تعاود الارتفاع. وعلى الرغم من ركود أنشطة الائتمان المصرفي المقدم للأغراض الاستهلاكية والعقارية بعد عام ٢٠٠٩، فقد حدثت زيادة حادة في الائتمان المقدم لشركات القطاع العام.

ويتمتع الجهاز المصرفي بمستوى جيد من رأس المال والربحية. فقد حققت البنوك نسبة مرتفعة من كفاية رأس المال بلغت ١٧,٤% ونسبة منخفضة من القروض المتعثرة بلغت ١,٩%، وغطاء كافيا من مخصصات خسائر القروض بلغ ٨٥% في

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

نهاية أغسطس ٢٠١٠. أما الربحية فقد ارتفعت بواقع ٢٠% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩.

وسيؤدي استمرار الاستثمارات الحكومية إلى الحفاظ على معدل النمو المرتفع فيما بعد عام ٢٠١١. ورغم أن التعليق المقرر لأي زيادة في طاقة إنتاج الغاز بعد عام ٢٠١٢ سيُحْدِث انكماشا حادا في نمو قطاع الهيدروكربونات، فإن الاستثمارات الحكومية ستدعم تحقيق نمو متوسط بمعدل ٩% في القطاعات غير الهيدروكربونية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

ومن المتوقع أن يصل متوسط التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلكين إلى ٤% مع زيادة الاستقرار في مستوى الإيجارات نتيجة التراجع التدريجي في حجم الطاقة الإنتاجية الفائضة في القطاع العقاري. غير أن التضخم غير المرتبط بالإيجارات يمكن أن يعاود الارتفاع في ظل استمرار زيادة أسعار السلع الأولية الدولية التي تؤثر في سلة واردات قطر وفي نمو الطلب المحلي. ويُتوقع أن يستمر تحقيق فائض في حساب المالية العامة والحساب الجاري الخارجي حتى عام ٢٠١٥.

ولا تزال آفاق الاقتصاد إيجابية، مع وجود مخاطر أساسية تتركز في احتمالات حدوث انخفاض حاد في أسعار الهيدروكربونات.

تقييم المجلس التنفيذي

أثنى المديرون التنفيذيون على السلطات لما اتخذته من سياسات حذرة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، وهو ما اقترن بزيادة إنتاج الغاز ليساهم في الحفاظ على نمو اقتصادي قوي مع حماية الاستقرار المالي. وأعرب المديرون عن رأيهم بأن آفاق الاقتصاد إيجابية، رغم استمرار التعرض لمخاطر التقلبات في أسعار الهيدروكربونات والصدمات المالية العالمية. غير أنهم أكدوا أهمية مراقبة الطلب الكلي بعناية للحيلولة دون عودة الضغوط التضخمية. وعلى المدى المتوسط، ستكون زيادة الإنتاج في القطاع غير الهيدروكربوني بمثابة عامل أساسي لتشجيع التنوع الاقتصادي.

واتفق المديرون على أن موقف المالية العامة التوسعي ملائم على وجه العموم في الوقت الراهن، نظرا لمتطلبات الاستثمار في مشروعات البنية التحتية ووضع المالية العامة المريح، ولكنهم أوصوا السلطات بأن تكون مستعدة لتعديل سياساتها إذا ما عادت الضغوط التضخمية للظهور. وشجع المديرون السلطات على مواصلة ادخار الفوائض الهيدروكربونية على المدى المتوسط لتيسير تحقيق المساواة بين الأجيال. وشددوا على أن احتواء النفقات الجارية وتوسيع القاعدة الضريبية سيكونان عاملين حيويين في الحد من اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات الهيدروكربونية. وأكد المديرون أهمية تقوية المؤسسات المالية لدعم هذه الأهداف ورحبوا بعزم السلطات إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية ومكتب للدين العام.

وأعرب المديرون عن رأيهم بأن أهم التحديات التي تواجه مصرف قطر المركزي سوف تتمثل في إدارة دورة الإئتمان دون التسبب في زيادة التضخم. ونظرا لربط سعر العملة المحلية، أوصى المديرون المصرف المركزي بالاعتماد على

الأدوات الاحترازية الكلية للمساعدة في احتواء النمو الائتماني والطفرات المحتملة في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة. وأشار المديرون إلى تقييم خبراء الصندوق الذي يفيد باتساق قيمة الريال القَطَري مع أساسيات الاقتصاد واتفقوا على أن نظام ربط العملة بالدولار الأمريكي لا يزال نظاما ملائما. وقد شجعوا السلطات على تطوير قدراتها الفنية والتشغيلية إذا ما تقرر التحول إلى نظام سعر صرف بديل في سياق الاتحاد النقدي المزمع.

وأكد المديرون أن حماية الاستقرار المالي لا تزال مطلبا ضروريا. ورحبوا بإنشاء "وحدة الاستقرار المالي" وبالنتائج التي خلصت إليها اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المنتهية مؤخرا، والتي توضح مدى صلابة الجهاز المصرفي في مواجهة مخاطر السوق والائتمان. كذلك أيد المديرون عزم السلطات إنشاء هيئة موحدة للتنظيم المالي تكفل الاتساق التنظيمي وتعمل على سد أي ثغرات تنظيمية.

وذكر المديرون أن تحقيق النمو القوي والمستمر في القطاعات غير الهيدروكربونية يقتضي مزيدا من الجهود في مجال الإصلاحات الهيكلية. وأكدوا أن أحد العوامل الحيوية لدعم جهود التنوع في القطاع الخاص يتمثل في تحديث القطاع المالي وإكسابه قوة أكبر، بما في ذلك عن طريق الاستمرار في تطوير سوق سندات الدين المحلية. كذلك شدد المديرون على أهمية رفع كفاءة الإنفاق العام، وإجراء مزيد من الإصلاحات الفعالة في مجالي التعليم والتدريب، وزيادة تشجيع الابتكار بهدف تعزيز القدرة التنافسية ومستوى الإنتاجية.

وأقر المديرون بجهود السلطات لتحسين البيانات الإحصائية، وقالوا إنه يمكن إدخال تحسينات على معدل تواتر البيانات الاقتصادية ودرجة حداثتها ونطاق شمولها. وأكدوا الحاجة إلى زيادة التنسيق بين مقدمي البيانات وأعربوا عن ترحيبهم باعتزام السلطات طلب المساعدة الفنية في إعداد بيانات مؤشر أسعار المستهلكين.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته المعنية بالتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد العضو بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

قطر: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٦ – ٢٠١١

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	توقعات ٢٠١٠	توقعات ٢٠١١
الإنتاج والأسعار						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (% سنويا)	١٨,٦	٢٦,٨	٢٥,٤	٨,٦	١٦,٣	٢٠,٠
الهيدروكربوني /١	١٤,٣	٢٣,٣	٢٣,١	٧,٧	٢٢,٧	٢٩,٥
إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني	٢٣,٧	٣٠,٦	٢٧,٨	٩,٦	١٠,٠	٩,٥
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٦٠,٥	٨٠,٨	١١٠,٧	٩٨,٣	١٢٦,٩	١٦٠,٥
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	١١,٨	١٣,٨	١٥	٤,٩-	٢,٦-	٣,٠
	(% من إجمالى الناتج المحلى على أساس السنة المالية)/٢					
المالية العامة						
إجمالى الإيرادات	٣٦,١	٣٦,٧	٣٦,٠	٤٤,١	٣٦,٨	٣٥,٠
إيرادات الهيدروكربونات	٢٣,٢	٢٢,٠	٢٠,٤	٢١,٦	٢٠,٢	١٩,٢
إيرادات أخرى	١٢,٨	١٤,٧	١٥,٦	٢٢,٥	١٦,٦	١٥,٧
إجمالى الإنفاق وصافى الإقراض	٢٨,١	٢٦,٩	٢٥,٣	٢٩,٩	٢٧,٠	٢٤,٨
الإنفاق الجاري، *منه:*	٢٠,٨	١٦,٣	١٦,٨	١٩,٦	١٧,٥	١٥,٤
الأجور والمرتبات	٥,٤	٥,٠	٤,٨	٥,٦	٥,٢	٤,٦
الإنفاق الرأسمالى	٧,٣	١٠,٦	٨,٥	١٠,٢	٩,٦	٩,٤
ميزان المالية العامة الكلى (العجز –)	٧,٩	٩,٨	١٠,٦	١٤,٢	٩,٧	١٠,٢
	(التغير السنوي%)					
النقود						
النقود بمعناها الواسع	٣٨,٠	٣٩,٥	١٩,٧	١٦,٩	٢١,٣	١٢,٠
الاستحقاقات على القطاع الخاص	٤٥,٩	٥١,٣	٤٢,٤	٧,٠	٨,٥	١٣,٩
	(بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)					
القطاع الخارجي						
صادرات السلع والخدمات، *منها*:	٣٩٢٧٦	٥٠٥٠٨	٧٢٦٩٥	٤٨٢٨٠	٦٧١٨٣	٨٨٩٣٠
النفط والخام والمنتجات البترولية المكررة	١٧٨٤٠	٢١٠٨٣	٢٩٤٣٨	١٨٣٨٤	٢٥٥٦٦	٢٧٩٩٣
الغاز الطبيعي المسيَّل والصادرات ذات الصلة	١٣٣٦٠	١٨٧١٠	٣٢٢٦٧	٢٣٩٤٧	٣٣٢٧٢	٥٠٩٠٧
واردات السلع والخدمات	٢١٧٦٧-	٢٧١٧٢-	٣٥٣٧٨-	٣٠٠٩٢-	٣٥٧١٩-	٣٩٥٥٢-
الحساب الجاري	١٥٢٩٥	٢٠١٨٦	٣٢١٩٧	١٠٠١٣	٢١,٩٢٢	٣٨٧٧٤
% من إجمالي الناتج المحلي	٢٥,٣	٢٥,٠	٢٩,١	١٠,٢	١٧,٣	٢٤,٢
صافي احتياطيات مصرف قطر المركزي	٥٤١٠	٩٥٤٦	٩٨٣٢	١٨٣٥٢	٢٦٧٨٦	٣٠٧٠٦
بشهور الواردات من السلع والخدمات /٣	٢,٤	٣,٢	٣,٩	٦,٢	٨,١	٨,٥
أسعار الصرف (الريال/الدولار الأمريكي)	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	٨,١	٣,١	٣,٦	١٣,٥	...	...

المصادر: بيانات مقدمة من الحكومة القَطَرية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

/١ تقديرات الخبراء؛ يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي المسيَّل والبروبين والبيوتين والمكثفات.
/٢ تبدأ السنة المالية في شهر إبريل.
/٣ الاثنا عشر شهرا التالية.